Journal Of the Iraqia University (70-2) December (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

الاوضاع السياسية والاقتصادية في العراق(١٩٢١م - ١٩٥٨م) دراسة تأريخيه

أ.م.د: قطران عباس مجبل

/ وزارة التربية

Settinge and economic developments in Iraq (1921 AD - 1958 AD) A historical study

A.M.D.: Qatran Abbas Mejbil / Ministry of Education
dqtran1970@gmail.com

Abstract :
Britain, as a superpower, planned to occupy Iraq and annex it to its kingdoms, and expand the matter to compete for dominance over other countries for strategic reasons related to controlling the transportation lines, which were considered the backbone of European life at that time after the industrial revolution in Europe, and the need of those countries for marketing outlets to dispose of their goods, which began to accumulate as a result of the movement. Production and work, as well as the need for raw materials and cheap labor, then the growing role of the exploring countries that were colonized after the discovery of oil as a means of moving the wheel of life. It can be said that the British advance towards Iraq had a commercial beginning, but this advance quickly took on a political aspect later as a result of the rapid growth of British influence in Iraq.
Keywords: political - developments - economy .

الملخص

خططت بريطانيا كدولة عظمى لاحتلال العراق وضمه الى ممالكها وتوسع الامر الى التنافس بالهيمنة على الدول الأخرى وذلك لأسباب استراتيجية تتعلق بالسيطرة على خطوط المواصلات التي تعتبر عصب الحياة الاوربية في ذلك الوقت بعد الثورة الصناعية في أوربا وحاجة تلك الدول للمنافذ التسويقية لتصريف بضاعها التي بدأت تتكدس جراء حركة الإنتاج والعمل وكذلك الحاجة الى المواد الأولية والايدي العاملة الرخيصة ثم تعاظم دور الدول المستكشفة والتي تم استعمارها بعد اكتشاف النفط كوسيلة من وسائل حركة عجلة الحياة.ويمكن القول ان الزحف البريطاني تجاه العراق كان بدايتهُ تجارياً لكن سرعان ما اخذ هذا الزحف وجهاً سياسياً فيما بعد نتيجة لسرعة تنامي النفوذ البريطاني في العراق
. **الكلمات المفتاحية : السياسية – التطورات – الاقتصاد .**

المقدمة

كان اهتمام بريطانيا بالعراق بداية الأمر يعود لأسباب تجارية ثم سرعان ما أصبح الأسباب تجارية وسياسية تتعلق بالمصالح الاستعمارية البريطانية. وقد طالب العراقيون بتأسيس دولة لهم منذ دخول البريطانيين الى العراق وقد اعلنت بريطانيا ان المندوب السامي البريطاني (يرسى كو كس) سيصل للعراق لتأسيس حكومة عراقية بعد أقناع عبد الرحمن النقيب نقيب اشراف بغداد برئاستها . وكذلك طالب العراقيون بحكومة عربية برأسها أحد انجال الشريف حسين على ان يكون مقيداً بمجلس وطني وقد تم ترشيح الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على عرش العراق .

وكذلك قد عملت بريطانيا منذ احتلال العراق السيطرة على خطوط المواصلات التي تعتبر عصب الحياه الاوربية في ذلك الوقت بعد الثورة الصناعية وحاجة تلك الدول للمنافذ التسويقية لتصريف بضائعها وكذلك الحصول على المواد الأولية والايدي العاملة الرخيصة.وقـد تناول هذا البحث اولاً : التطورات السياسية ، وثانياً : التطورات الاقتصادية فـي العراق للفترة من (١٩٢١ م – ١٩٥٨ م) .

وقد أعتمدت في هذا البحث على مجموعة من الكتب المختلفة يأتي في مقدمتها (ليث عبد الحسن الزبيدي) بعنـــوان (ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨) وكذلك كتاب (توفيق السويدي) (مذكرات نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية) وكتاب (محمد حمدي الجعفري) (انقلاب في العراق) واستطعت ان أستفيد من المعلومات القيمة التي وردت في الرسائل والاطاريح الجامعية .

واخيراً ارجو ان أكون قد وفقت في أداء مهمتي بصورة تخدم البحث التاريخي .

أولا: التطورات السياسية :-

لقد كانت ثورة العشرين نقطة تحول في مسيرة العراق والعراقيين، فهي رغم عدم تكافؤ الطرفين الا انها استطاعت ان تحقق شيئاً ليس بالقليل، ومن النتائج المهمة التي تمخضت عنها الثورة هم تنظيم العلاقات العراقية – البريطانية (العكيدي ٢٠١١,ص٤٨)

إذا بات واضحاً لبريطانيا أن سياسة الحكم المباشر لم تجد نفعا بعد تعرضها الى خسائر مادية وبشرية جسيمة، وان استمرارها سيكلفها نفقات باهظة الثمن ترهق ميزانيتها لهذا قررت بريطانيا تغليب العقل ومجابهة واعادة النظر في كيفية حكم العراق، ولتنفيذ هذه السياسة أسندت الحكومة البريطانية (للسير برسي كوكس) *مهمة إنشاء حكومة وطنية مؤقتة في العراق تضم وزراء عراقيين بإشراف بريطانيا ميزانيتها لإنهاء الإدارة العسكرية البريطانية على العراق (رشيدالبديري ٢٠١١,ص١٦)وجعل اولى اهتمامات الوزارة الجديدة تهدئة البلاد وإعلان العفو العام وسن قانون للانتخابات واعادة الضباط العراقيين الموجودين في سورية وتشكيل جيش عراقي لاستيعابهم من أجل إنهاء معارضتهم للوجود البريطاني (السمر ٢٠١٠, ص٩٤) قام (برسي كوكس) بجمع مجلسه الاستشاري، وناظر الأشغال الداخلية، وأبدى للمجلس رأيه فـي تشكيل حكومة تكـون حلقة الوصل بينه وبين الشعب، وأبدى لهم أنه قرر تكليف (عبد الرحمن النقيب)(٢) ** نقيب إشراف بغداد بتشكيل هذه الحكومة لما له من منزلة اجتماعية لدى الناس ومركز ديني فوافق عبد الرحمن النقيب على تشكيل الحكومة، والفها بمعرفة برسي كوكس يوم ٢٥/ تشرين الاول ١٩٢٠ م (محمود, ١٩٩٢, ص٤٥–ص٤٦)تألفت الحكومة الجديدة والتي اطلت عليها الحكومة المؤقتة من ثمانية وزراء امليت مع عشرة وزراء دولة و مستشارين بريطانيين للوزراء العرب الأصليين، وكذا فان السلطات التنفيذية للحكومة كانت محدودة ايضا وان الادارة خاضعة للسلطات البريطانية حتى انه لا يصدر قرار إلا بموافقة المندوب السامـــي البريطاني ورغم شكلية هذه الحكومة والظروف التي أحاطت بتأليفها، إلا أنها تعتبر أول حكومة عراقية وطنية في تاريخ العراق (الطائي ٢٠٠٢, ص٢١) ثم ظهرت الحاجة الى حاكم عربي يترأس الدولة العراقية، ويعمل على تنظيم العلاقات العراقية والبريطانية الجديدة، ووردت النوادي والمحافل أسماء عدد من المرشحين لرئاسة الدولة مثل الأمير عبد الله بن الحسين ، ونقيب بغداد السيد عبد الرحمن النقيب ، وغيرهم، غير أن الدعاية للمرشحين سرعان ما اشتدت لصالح احد انجال الشريف حسين * ملك الحجاز بتأثير بعض الإنكليز، وبتأثير ضباط الجيش العربي الشريفي الذين عادوا الى العراق، فضلا عن تأثير الأوساط الشعبية في البلاد (طربين ٢٠٠٧, ص٤٤٥) ومالت الدعاية للملك فيصل بن الحسين** وفعلاً توج ملكاً على العراق في ١٦ تموز ١٩٢١م وسيراً علـــى الدستورية المتبعة عند اعتلاء الملك على العرش قدم النقيب وبصورة رسمية الى جلالة الملك فيصل استقالة حكومته فقبلها جلالته وطلب الاستمرار في العمل ريثما يتم تشكيل وزارة جديدة (العابدي ٢٠١٩, ص١٦)ولم يكن في العراق في عهد الاحتلال أحزاب سياسية منظمة او كتل حزبية معترف بها من قبل السلطة المحتلة في تموز ١٩٢١م حدد قانون الجمعيات في عهد وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية، وذلك للحد من الاجتماعات السياسية ووضع عقوبات صارمة على أي تجمع لم تصدر به اجازة رسمية وفي ضوء ذلك قدمت الأحزاب السياسية طلباتها إلى وزارة الداخلية لاجازتها ومنها الحزب الوطني الحر او حزب النهضة العراقية والحزب الحر العراقي وغيرها من الأحزاب (دويس ١٩٥١, ص٥٢–ص٥٣)وبعد تتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وإزاء استمرار الرفض الشعبي لكافة أشكال السيطرة الاستعمارية، اقتنع صناع القرار في لندن بضرورة اتخاذ منحى آخر بدلاً من الاعتماد على السيطرة العسكرية المباشرة وإطالة أمدها وهي ما كانت مخالفة في لمبادئ (نظام الانتداب)* ولا ترغب بها الحكومة البريطانية.وبعد دراسة مستفيضة لهذه المسألة رجع الساسة البريطانيون فكرة اعتماد صيغة جديدة لحفظ المصالح البريطانية ونفوذها في العراق ليست بشكل انتدابي صريح والممقوت من قبل العراقيين، بل بصيغة معاهدة تعقد بين الجانبين العراقي والبريطاني في تجنب الاشارة الى كلمة انتداب (عباس ص٥٩٣) كان لابد من انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور العراق و للتصديق على معاهدة ١٩٢٢ م (م. منسي ١٩٩٠م، ص ٤.) استمرت المناقشة حول الموافقة على المعاهدة اربع جلسات، وفي ١٠حزيران طالت الجلسة فاقترح بعضهم تأجيل المصادقة على المعاهدة، حتى أن رئيس الوزراء قد طلب من المجلس التأسيسي التأجيل إلى الغد، وتأجلت الجلسة، وقد تضايق المعتمد السامي مذكرة يطلب فيها اصدار تشريع حل المجلس التأسيسي وأصدر أمر باحتلال بناية المجلس ونتيجة لهذا الضغط فقد دعا المجلس إلى الجلسة فوق العادة قبل منتصف الليل واكره الأعضاء على الحضور فاجتمع تسعة وستون

عضواً من أصل مائة عضو وتم التصديق على المعاهدة (شاكر، ص ٧٧ .) وبعد أيام من توقيع المعاهدة أذاع الملك فيصل الأول بياناً على أثر التوقيع نبأ التوقيع على المعاهدة وطلب من أبناء الشعب مؤازره حكومته لتنفيذ المعاهدة ولإجراء الانتخابات التي نصت عليها المعاهدة (شر هذا البيان ونص المعاهدة ١٩٢٢)ومع بداية تشريع قانون انتخاب مجلس النواب لسنة ١٩٢٤م، قد بدأت الحياة النيابية في العراق في ظل نظام الحكم الملكي، حيث كانت المهمة الثالثة والاخيرة للمجلس التأسيسي تشريع قانون انتخاب مجلس النواب ولقد كان الافتتاح مجلس الامة في ١٦ تموز ١٩٢٥م أثر في توجيه الأحزاب السياسية توجيها جديداً، قد خلت طوراً جديداً من حيث رسائلها وغاياتها المباشرة فأخذت تؤسس وتنظم صفوفها للحصول على الكرسي في مجلس النواب (رضا ٢٠١٢, ص٢٥) وشكلت الكتل البرلمانية المعارضة او المؤيدة للوزارات المختلفة، وتلتقي جميعها على أهداف مشتركة هي تحرير العراق من الانتداب وتحقيق استقلاله التام، ومن هذه الأحزاب حزب التقدم وحزب الشعب وحزب العهد العراقي وحزب الاخاء الوطني (الركابي، ص ٢٥.)وبعد عقد معاهدة التحالف مع بريطانيا ١٩٣٠م وقد أوضحت الحكومة أهمية المعاهدة التي ستلغي الانتداب وتؤدي الى الاعتراف باستقلال العراق (العراقي لسنة ١٩٣٠، ص٥٧ .) على ان تنفيذ ذلك ابتداء من تاريخ دخول العراق في عصبة الأمم (القوزي ١٩٩٩, ص١٩٨) تلا رئيس لجنة الانتدابات الدائمة في مجلس عصبة الأمم *

في ٢٨ كانون الثاني١٩٣٢ تقرير اللجنة عن تحرر العراق من الانتداب، وفي الثالث من تشرين الأول ١٩٣٢م وافق مجلس العصبة على انضمام العراق إليه، باعتباره دولة مستقلة (طربين، ص ٤٥١.)اطمأن الملك فيصل على الوضع ورجع إلى أوروبا وذلك بناءاً على نصيحة أطبائه، فقضى نحبه في مدينة (برن) في سويسرا ليلة ٧-٨ ايلول ١٩٣٣م، وفي اليوم الثامن نقل جثمان الملك لأجل التشريح في المستشفى لمعرفة أسباب الوفاة، وجاء في التقرير أن مرض تصلب الشرايين المزمن الذي كان يعاني منه أدى الى نوبة قلبية حادة قضت عليه (شاكر، المصدر السابق ص ١٣٥.)وعند وصول أنباء وفاة الملك الى بغداد، عقد المجلس الوزراء اجتماعاً عاجل في اليوم نفسه وقرر تتويج غازي بن فيصل* ملكا على العراق، وفي ١١ أيلول توجه الملك غازي بموكب خاص الى مجلس الأمة الاداء اليمين أمام اعضاء المجلس استكمالاً للشروط الدستورية في تتوجية ملكاً، ولقد شهدت فترة حكم الملك غازي اضطرابات كثيرة في معظم أنحاء البلاد واختلت الادارة كما كثر تبدل الوزارات، وتسلسلت حركات التمرد والعصيان في بعض الجهات واضطربت الحياة الحياة النيابية بكثرة (ص. منسي ص ٥٧.)

ونتيجة لذلك بدأ ضباط الجيش يظهرون علامات عدم الرضا عن النظام القائم، وانتقدوا بشدة ادارة ياسين الهاشمي السياسية والتي كانت قد ولدت تذمر بين اوساط السياسيين، بسبب قيام الهاشمي عملة ضد المعارضة وتحريم الاجتماعات وتعطل الصحف المعارضة، كجريدة البيان وصوت الأهالي الناطقة بلسان جماعة الأهالي ،وتضيق حرية النقاش وغيرها من الأسباب (حمدي ٢٠٠٠, ص٦٥) وهكذا تهيأت الظروف لانقلاب ١٩٣٦م، والذي قام به الفريق الركن بكر صدقي في التاسع والعشرين من تشرين الأول ففي الساعة الثامنة والنصف صباحاً قامت ثلاث طائرات من سلاح القوة الجوية بإلقاء منشورات فوق بغداد تعلن للشعب بقيام الجيش بانقلاب عسكري لتغيير حكومة ياسين الهاشمي بحكومة اخرى، ودعت الناس لمساندة الانقلاب، وعلى أثره عقد اجتماع طارئ في البلاط الملكي وقدم ياسين الهاشمي استقالته في نفس اليوم، وتم تأليف الوزارة الجديدة برئاسة حكمت سليمان (السويدي ٢٠٠٩, ص٢٣٩) . وفي ليلة ٣-٤ نيسان لعام ١٩٣٩م، توفي الملك غازي ، واجتمع مجلس الثاني الوزراء وإعلان سمو ولي العهد فيصل الثاني * ملكـا على العراق باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني وتسمية الأمير عبد الإله بن علي** وصياً على جلالة الملك فيصل بالنظر لعدم بلوغه سن الرشد القانونية، وقد شهدت هذه الفترة ظهور حركات وتمردات جديدة وعدم الاستقرار السياسي (شاكر، المصدر السابق ص ١٦٧.). الا ان ظهرت بعض الأحزاب التي كانت تطالب بالانفراج السياسي والتي من أهمها حزب الأحرار وحزب الشعب وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني والحزب الوطني الديمقراطي والتي أجيزت جميعها من قبل وزارة الداخلية في عام ١٩٤٦م (الجعفري ٢٠٠٠, ص٤٢) ومن الأحداث السياسية البارزة التي لا يمكن تجاهلها ظهور تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٢م فعند دراسة حركة الضباط الأحرار داخل الجيش العراقي لا يمكن فصلها عن الواقع السياسي العراقي، وتأثيرها بالمشاكل والأوضاع السيئة التي كان يعاني منها الشعب العراقي، لان افراد الجيش هم أبناء الشعب ومن طبقاته المختلفة، لذا فإنهم يحسون بهذه المشاكل والاوضاع المتردية بكل تفاصيلها، من هنا شعر الضباط في الجيش بمسئولياتهم. تجاه وطنهم وشعبهم (المحمداوي ٢٠٠٥, ص٢٣) . وكانت منظمة الضباط الأحرار برئاسة رفعت الحاج سري * الذي أخذ الفكرة أصدقائه الضباط وكانت الأمور التي اتفقوا عليها بعد تشكيلهم اللجنة العليا للضباط الأحرار في اسقاط النظام الملكي واقامة الجمهورية ولقد استمرت هذه اللجنة من ١٩٥٦ م حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م (الزبيدي ١٩٨١,ص١٠٨)

ثانياً:- التطورات الاقتصادية :-

تمثل التجارة وخاصة الأساسية واقع الأوضاع والظروف السائدة في العراق، انعكاسا لواقع التطور الاقتصادي والاجتماعي واذا لها تشكل موردا مالياً بإمكان الدولة استثماره بالشكل الصحيح وقف تنظيم وتخطيط اقتصادي مسبق (س. السامرائي، الاقتصاد العراقي الحديث دراسة تحليلية في هيكل الاقتصاد العراقي وآفاق تطوره ١٩٨٢, ص٢٨٩)وتحقق التجارة دورا هاما في الاقتصاد العراقي وينعكس هذا الدور الهام في عدد من المجالات المهمة لها تأثيرها في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلاله ما تطلبه من توفر العملات الأجنبية اللازمة لتمويل استيراد السلع الإنتاجية، علاوة على ذلك الدور الكبير الذي تلعبه في تحديد حجم الإنتاج و الدخل والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات، علاوة على ذلك تمثل التجارة الخارجية الشريان الحيوي الذي يوصل الاقتصادي العراقي باقتصاديات الدول الأخرى (السامرائي ص ٢٩٠ .)

وقد اعتمد التطور الاقتصادي في العراق على تطوير تجارة التصدير للمنتجات الزراعية بحكم كـون العراق مـن الأقطار ذات الأراضـي الواسعـة والتربة الغنية والمناخ الملائم لزراعة المحاصيل الزراعية وخصوصاً الحبوب منها، وقد أثرت ظروف الحرب العالمية الأولى على المستوى الصادرات العراق بشكل كبير، إذ توقف تجارة التصدير فيه بشكل ملحوظ جدا وذلك بسبب النقص في وسائل النقل ولم توفر البواخر التجارية (العراقيين، حضارة العراق ١٩٥٨,ص١٥٣-١٥٤)اضافة الى المخاطر التي كانت تحيط بالطرق التجارية، كما أن ظهور الطلب الواسع والجديد لجيش الاحتلال البريطاني على المواد الغذائية المحلية له الدور في تخفيض التصدير وكانت صادرات العراق خلال تلك الحرب قد اقتصرت على التمور والصوف فقط وبانتهاء الحرب العالمية الأولى وتأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ م عادت تجارة التصدير إلى الازدهار (س. السامرائي، المصدر السابق ص ١٣٩٠.)وقد ركزت الحكومة العراقية على تطوير النقل النهري في دجلة والفرات مما ساعد على انتعاش التجارة نسبياً وتشجيع المزارعين على التوسع في الزراعة لأغراض التصدير بعد أن كان الإنتاج مرتبطاً بشكل أساس بحاجات السوق المحلية بالدرجة الأولى والإمكانات المحدودة التصنيع بحكم ارتفاع أسعار النقل النهري كما يلاحظ أنه في الفترة التي أعقبت تشكيل الحكومة العراقية ازداد الوعي العام بالنسبة للفرق وانشاء المخازن الحبوب مما ساعد على تحسين ظروف التجارة الداخلية والخارجية (العراقيين، المصدر السابق ص ١٥٤ .)واتسم الاقتصاد العراقي في بداية العشرينات من القرن بأنه اقتصاد متخلفاً لأنة اقتصاد وحيد الجانب ويعتمد بصورة أساسية على النشاط الزراعي من حيث قوة العمل الموظفة فيه اولا ومـن حيث نسبتها الى الدخل القومـــي ثانياً فضلاً عن أنه امتاز بأساليبه وتوافقه منذ أقدم

الأزمنة وهي التي تستخدم في عمليات الإنتاج والتسويق (السكوني ١٩٦٠,ص٣)وعلى الرغم من اهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي الا انه ظل يعاني من التخلف كنظام الملكية وتخلف وسائل الإنتاج، فضلاً عن المسية التي أتصف بها وهي التبعية الاقتصادية وقد عمقت السياسية البريطانية المتناقضات بين القوى الاجتماعية في العراق وعملت على تحويل الاقتصاد العراقي الانتاجي الى اقتصاد استهلاكي ، وقامت بتصدير رؤوس الأموال والاستثمارات، فضلاً عن اسم البنوك وتقديم القروض لكي تضمن جعل العراق سوق للبيع وتابعاً يزودها بالمواد الأولية الخام (الجواهري ١٩٨٧,ص٩٢)وعند الاحتلال البريطاني للعراق سيطرة الشركات البريطانية على التجارة الخارجية العراقية سيطرة تامة رافقها انعدام المنافسة الأوروبية وتحطيم التجارة الوطنية (حمزة، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (١٩٢٦-١٩٥٨م)، ٢٠٠٤, ص٤٢)

مثلت ظاهرة اختلال الميزان التجاري مشكلة واضحة في تنمية الاقتصاد العراقي في العشرينات، فكان العجز واضحاً من قيمة الاستيراد والتصدير ويمكن أن الأسباب لهذه الظاهرة التي تمثل عداته الدولة اولاً وقلة خبرة أجهزتها الإدارية المتخصصة، و افتقارها للبنى الأساسية ثانياً والتخلف في الإنتاج الزراعي والصناعي وعلى الرغم من هذه القوانين والتشريعات من قبل الحكومة العراقية الا ان العجز التجاري للعراق كان واضحاً لأسباب كثيرة منها رداءة الموسم الزراعي وهلاك المواشي بسبب سوء الأحوال الجوية والفيضانات والاوبئة، فضلاً عن امتيازات شركات النفط وآثار الازمة الاقتصادية العالمية عام (١٩٢٩-١٩٣٣م) (حمزة، المصدر نفسه ، ص ٤٣.) واستعادت التجارة الخارجية العراقية مكانتها بعد زوال الأزمة الاقتصادية العالمية، وشهدت انتعاشاً اقتصادياً : عام ١٩٣٣م وأخذ بعض التحسن يطرأ على اسعارها المنتوجات الزراعية والحيوانية وعلى حركة تصديرها الى الأسواق الخارجية (احمد ١٩٨٣,ص١١٥)وشهد العراق عام ١٩٣٣م تطور كبير في تاريخه السياسي تمثل زوال الانتداب البريطاني بعد دخولة عصبة الأمم وإزاء ذلك تحسن الوضع الاقتصادي والمالي للعراق، مما كان له الأثر الإيجابي في تحسين التجارة الخارجية (سليمان ١٩٧٩, ص١٠٤)وأخذت الأوضاع الاقتصادية بالتحسن تدريجيا مطلع عام ١٩٣٣م وازدادت تجارة الاستيراد العراقية اثر ازدياد استيرادات شركات النفط من أهم المستجدات في تاريخ العراق الحديث (س. السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي ١٩٧٣م ,ص١٣١)أما تجارة التصدير فقد ازدهرت اثر تزايد دخل الفرد العراقي، وميزانية الدولة، وازدياد الطلب على المواد الاولية والغذائية والحيوانية والكمالية، وفي السياق نفسه شهدت تجارة الترانزيت العراقية نشاطاً كبيراً (حمزة، المصدر السابق، ص ١١٣-١١٢ .)

وأما عن اقتصاد العراقي خلال فترة الحرب العالمية الثانية فكان للحرب العالمية الثانية آثار على تجارة الاستيراد وكان العراق وجد ضالته في أسواق الهند واليابان وأستراليا، اما في تجارة التصدير فكان يلقي طلبا شديداً على بضائعة التي معظمها مواد غذائية، ولاسيما من قبل دول الحلفاء لتموين قواتها المرابطة فـي الشرق الاوسط وقد أخذت تجارة الاستيراد العراقية بالتدهور إثر دخول اليابان والولايات المتحدة وإيطاليا للحرب، فانقطعت معظم طرق المواصلات بين الشرق والغرب، وأصبحت القوافل التجارية معرضة لهجومه (الحبيب ١٩٦٧, ص٧٣)

ويشهد العراق موجة غلاء الأسعار التي شملت مختلف المواد الغذائية ورافق ذلك القدرة الشرائية لدى عامة الشعب العراقي اوائل الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فقد بقي إنتاج النفط والإيرادات على مستواه قبل الحرب، كما أن الإنتاج الزراعي والصناعي لم يتغير وتلاقت الحكومة العجز الذي حصل في ميزان المدفوعات وذلك بسحبها من احتياطي السلة الأجنبية، ولم يصرف على المشاريع الاقتصادية الكبيرة إلا القليل حتى ١٩٥٠م (حمزة، المصدر السابق ص ٢٣٨ – ٢٣٩.)وعلى اثر ازدياد والموارد المالية المتحققة من زيادة العوائد النفطية تم انشاء عام ١٩٥٠م هيئة مخططة أطلق عليها اسم مجلس الاعمار (١٩٥٠–١٩٥٧م) خصصت لميزانيته جمع الموارد النفطية (خضير، التطور الصناعي في العراق (١٩٧٩–١٩٥٨م) دراسة تاريخية ٢٠٠٤, ص٤٥–ص٤٦)وكانت أهم المشروعات الرئيسية في برنامج مجلس الأعمار السيطرة على الفيضانات في دجلة والفرات، وخزن المياه الزائدة يمكن استغلالها في الري وبناء السدود، وخصصت أكثر من نصف الاعتمادات المالية لمشاريع الري والبزل واستصلاح الأراضي يقابلها ايضاً ارتفاع كبير في تخصيصات الهياكل الارتكازية المتمثلة بالنقل والمواصلات والمباني واما القطاع الصناعي فلم ينل إلا جزء قليل، وقد يرجع السبب في ذلك تأثر مجلس الاعمار بآراء الخبراء الأجانب ومقترحاتهم حول المسائل الإنمائية .ويلاحظ من منهاج مجلس الاعمار عدم تخصيص أي مبالغ لتطوير القطاع التجاري على اعتبار أن لتوسع القطاعين الزراعي والصناعي والسدود والطرق مرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالقطاع التجاري التي تهدف مجتمعة إلى نمو وتقدم الاقتصاد العراقي بشكل عام (خضير، المصدر السابق ص ٥٦)

الخاتمة والاستنتاجات

عملت الحكومة البريطانية خلال فترة احتلالها وانتدابها للعراق على ربط العراق سياسياً واقتصادياً بها من خلال اتباع عدة طرق ووسائل مختلفة وكان اعلان الانتداب البريطاني الاثر الملموس في اندلاع الثورات في بغداد وباقي محافظات العراق وكذلك سوء الادارة في ادارة البلاد وزيادة الاسعار والتضخم المالي نتيجة طيش بعض الحكام السياسيين ومعاونيهم من سلطة الاحتلال .

لذلك قررت السلطات البريطانية على اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتوقيع عدد من الاتفاقيات والمعاهدات التي نظمت العلاقة بين البلدين وقد انصبت مطالب العراقيين منذ قيام الحكم الوطني الى انهاء الانتداب وانضمام العراق الى عصبة الامم .

وابدت بريطانيا اهتماما متزايداً في تعزيز نفوذها الاقتصادي في العراق اذ نجدها من أكثر الدول الاجنبية اهتماماً بالأبحاث التجارية في العراق متبعة في ذلك اسلوب تنشيط التجارة وتسهيل الأمور المتعلقة بها .

ومن خلال استعراضنا للاحداث يمكن استخلاص النتائج كما يلي :

١ – ضرب السلطة كل محاولة لاجراء التغيير وتحقيق التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد .

٢ – اتخاذ الإجراءات الكفيلة في التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات التي نظمت العلاقات الخارجية .

٣– تعزيز بريطانيا لنفوذها الاقتصادي في العراق لذلك نجدها من اكثر الدول الأجنبية اهتماماً بالأبحاث التجارية في العراق .

٤ – الغاء الاقطاع وكذلك الاهتمام بالأمور الصحية والثقافية .

٥ – عملت الحكومة البريطانية خلال فترة احتلالها الحصول على المواد الأولية والمنتجات الزراعية الرخيصة التي تتوفر في العراق .

٦ – تحرير ثروات العراق النفطية وذلك بتعديل الامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية وكذلك تحرير الفلاحين من سيطرة الاقطاع.

٧ – ان سبب اهتمام بريطانيا بالعراق هو الخيرات التي يتمتع بها هذا البلد فضلاً عن الموقع الاستراتيجي للمواصلات بين الهند وبريطانيا .

الهوامش :

*رفعت الحاج سري (١٩١٧– ١٩٥٩ م) ولد في بغداد ، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٩ ، شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، كان احد العناصر البارزة في تشكيل حركة الضباط الاحرار، شارك في ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ، اعدم في عام ١٩٥٩ ، عماد نعمة محمد رضا العبادي ، رفعت الحاج سري نشاطه العسكري والسياسي (١٩٤٨ – ١٩٥٩) ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص٥–٨ .

**:الملك فيصل بن غازي بن فيصل بن الشريف حسين (١٩٢٥ – ١٩٥٨) ولد في بغداد ، نودي به ملكاً على العراق بعد وفاة والدة الملك غازي عام ١٩٣٩م ولكن لصغر سنة تولى الأمير عبد الاله الوصاية عليه ، تولى الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية عام ١٩٣٥ م ، قتل يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ ، عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري ، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٤١٧ .

*** عبد الاله بن علي بن الشريف حسين (١٩١٣ – ١٩٥٨ م) ولد في الطائف ، درس في مصر، اصبح وليا على عرش العراق بعد مقتل الملك غازي في ٨ نيسان ١٩٣٩م ، وقف الى جانب بريطانيا في حربها مع الجيش العراقي عام ١٩٤١ م، قتل يوم ٤ تموز عام ١٩٥٨ م ، عبد الهادي كريم سلمان ، الامير عبد الاله ١٩٣٩ – ١٩٥٨ ، رسالة تاريخية اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الآداب،، جامعة بغداده ١٩٩٩

****الملك غازي بن فيصل (١٩١٢ – ١٩٣٩) ، ولد في مكة المكرمة ، واصبح وليا للعهد في العراق عام ١٩٢٤م ، دخل الكلية العسكرية وتخرج منها عالم ١٩٣٢م ، وتولى عرش العراق عالم ١٩٣٢م ، بعد وفاة والدة الملك فيصل الأول ، توفي أثر حادث تحطم سيارته عام ١٩٣٩ ، للمزيد ينظر : جعفر فرج ، الملك غازي و دوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي (١٩٣٣ – ١٩٣٩)، بغداد ، ١٩٩٧ ؛ حميد المطبعي ، موسوعة العراق في القرن العشرين ، ج٢ ، بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ١٦٩ – ١٧٠ .

*****عصبه الامم : هي احدى المنظمات الدولية السابقة تأسست بعد الحرب العالمية الأولى عقب التوقيع على معاهدة فرساي سنة ١٩١٩م، واتخذت من جنيف مقراً لها، وهي اول منظمة دولية هدفت التي تحقيق السلام الدولي، ضمت تحت مظلتها (٥٤) دولة ، أنهارت في اعقاب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ ، لتحل محلها منظمة الأمم المتحدة التي لا زالت قائمة الى يومنا هذا انظر : ارشد مزاحم مجبل وكامل نواف الغريري ، موجز التاريخ السياسي للعراق المعاصر (١٩١٤ – ٢٠٠٩ م) مؤسسة ثائر العصامي ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٤١ .

****** الملك فيصل بين الحسين (١٨٨٤– ١٩٣٢) ولد في الطائف، وهو ثالث انجال والده ، أصبح بعد نجاح الثورة العربية عام ١٩١٦ م ملكاً على دمشق في عام ١٩١٨م ، ثم توج ملكاً على العراق عام ١٩٢١م ، توفي في سويسرا . للمزيد انظر : محمد مظهر الادهمي ، الملك فيصل الأول ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩١ ، ص١٠ – ٩٠ .

******* جاء هذا التحرك لكون لائحة الانتداب هذه قد القت الاستقلال المزمع نيلة، حين اكدت في مقدمتها أن بريطانيا ستكون الدولة المنتدبة للعراق ، وجاء فيها ايضاً أن بريطانيا ستضع خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب قانوناً اساسيا للعراق، للمزيد انظر: محمد مظفر الادهمي ، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب (١٩٢٠– ١٩٣٢) ، مكتبة الذاكرة ، بغداد ٢٠٠٩ ص ٤٩

******** : عبد الرحمن النقيب، هو نقيب أشراف بغداد ورئيس المجلس التأسيسي الملكي العراقي ولد في بغداد سنه ١٨٤١م اختير كأول رئيس وزراء للعراق بعد زوال الحكم العثماني عنه والذي كان واجبة اختيار ملك العراق، شغل مرتين رئيس وزراء للعراق توفي في بغداد سنه ١٩٣٧، للمزيد انظر : عبد الامير هادي العكام الحركة الوطنية في العراق، اطروحه دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٦٩ ، ص ١٢١.

*********) الشريف حسين ، هو والد الملك فيصل الأول وأمير مكة المكرمة من سنة ٢١٩٠٨ – ١٩١٧ م وملك الحجاز من سنة ١٩١٧ – ١٩٢٤م وهو مؤسس الدولة الحجازية الحديثة، واول من نادى باستقلال العرب، تنحى عن العرش سنة ١٩٢٤ لابنه الامير علي بعد خلاف مع ال سعود ، للمزيد انظر : محمد الهاشمي ، الشريف حسين ودورة في ثورة العرب الكبرى، دار حراء للنشر، دمشق ١٩٩٦، ص ١٢٠ .

**********برسي كوكس ، هو سياسي بريطاني ساهم في رسم سياسة بريطانيا في بلاد العرب بعد انهيار الخلافة العثمانية ، كما أنه اول مندوب سامي مثل بريطانيا من العراق تسلم منصبة في (تشرين الأول١٩٢٠) ليلغى بذلك منصب وكيل الحاكم المدني العام. للمزيد انظر: نجدة فتحي صفوة ، الجزيرة العربية في الوثائق البرطانية ، دار الساقي , القاهرة ، تاريخ النشر بلا ، ص ١٢٣ .

المراجع

أحمد طربين،. المصدر السابق، . ص ٤٥١.

السامرائي. المصدر نفسه ، . ص ٢٩٠ .

امجد خضير. المصدر السابق. ص ٥٦ .

—. التطور الصناعي في العراق (١٩٧٩–١٩٥٨م) دراسة تاريخية . كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٤, ص٤٥–ص٤٦.

بشار فتحي جاسم العكيدي. صراع النفوذ البريطاني – الأمريكي في العراق ١٩٣٩–١٩٥٨م، دراسة تاريخية سياسية. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١١,ص٤٨.

بشير فرجو، مذكرات برسي كوكس، وهنري دويس. صفحة من تاريخ العراق الحديث من سنة ١٩١٤م إلى١٩٢٦ م تكوين الحكم الملكي في العراق. الموصل: مطبعة الاتحاد الجديدة، ١٩٥١, ص٥٢–ص٥٣.

توفيق السويدي. مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية. بغداد: منبر الحرية المركز العلمي والدراسات الإنسانية، ٢٠٠٩, ص٢٣٩.

جعفر اصغر عباس. "السياسية البريطانية والتصديق على المعاهدة ١٩٢٢م بين بريطانيا والعراق." ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. كلية التربية للبنات، ١٤ تشرين الاول, ص٥٩٣، الإصدار ٩.

جهيدة العابدي. التطورات السياسية في العراق (١٩٢٠ – ١٩٥٨ م). بسكرة : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد خيضر، ٢٠١٩, ص١٦.

حكمت سليمان. نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية. بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٧٩, ص١٠٤.

سعيد عبود السامرائي. الاقتصاد العراقي الحديث دراسة تحليلية في هيكل الاقتصاد العراقي وآفاق تطوره. بغداد: دار الفكر للنشر، ١٩٨٢, ص٢٨٩.

—. المصدر السابق. ص ١٣٩٠.

—. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي. النجف، ١٩٧٣م ,ص١٣١.

سفانة هزاع اسماعيل و حمودي الطائي. الموصل في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ – ١٩٣٠ . الموصل: كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٢, ص٢١.

"شر هذا البيان ونص المعاهدة." ١٤ ١٠, ١٩٢٢، الإصدار ٧٣٢ .

صالح منسي. المصدر السابق. ص ٥٧.

عبد الرحمن الحبيب. محاضرات في تطور تجارة العراقي. القاهرة، ١٩٦٧, ص٧٣.

علي حمزة. العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (١٩٢٦–١٩٥٨م)،. الموصل : كلية الآداب ، جامعة الموصل، ٢٠٠٤, ص٤٢.

—. المصدر السابق. ص ٢٣٨ – ٢٣٩.

—. المصدر السابق،. ص ١١٣–١١٢ . .

—. المصدر نفسه. ، ص ٤٣.

عماد الجواهري. تأريخ مشكلة الأراضي في العراق دراسة في التطورات العامة. بغداد، ١٩٨٧,ص٩٢.

عمار علي السمر. شمال العراق ١٩٥٨–١٩٧٠م، دراسة سياسية . بغداد: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٠, ص٩٤.

غصون مزهر حسين المحمداوي. التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨–١٩٨٦م. بغداد: دار اوراق، ٢٠٠٥, ص٢٣.

فاضل محمد رضا. الانتخابات النيابية في العراق ١٩٣٣–١٩٥٨م . بغداد: دار اوراق للنشر ، ٢٠١٢, ص٢٥.

قابل محسن كاظم الركابي،. المصدر السابق، . ص ٢٥.

كمال مظهر احمد. "العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٣ م)." مجلة آفاق عربية، ١٩٨٣,ص١١٥، الإصدار ٧.

ليث عبد الحسن الزبيدي. ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق. بغداد: منشورات مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١,ص١٠٨.

محاضر مجلس النواب العراقي. لسنة ١٩٣٠، ص٥٧ .

محمد حمدي الجعفري. انقلاب في العراق،. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠, ص٤٢.

محمد حمدي. بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤–١٩٥٨م. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٠, ص٦٥.

محمد علي القوزي. دراسات في تاريخ العرب المعاصر. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٩٩, ص١٩٨.

محمود شاكر. التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد العراق ١٩٢٤–١٩٩١. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩٢, ص٤٥–ص٤٦.

—. المصدر السابق. ص ١٣٥.

—. المصدر السابق. ص ١٦٧.

محمود شاكر،. المصدر السابق، . ص ٧٧ .

محمود صالح منسي. الشرق العربي المعاصر، . القاهرة : دار الطليعة العربية للنشر ، ١٩٩٠م، ص ٤.

مهند كاظم رشيدالبديري. الجيش العراقي تطورة وأثره السياسي (١٩٤١-١٩٥٨م). الكوفة: رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١,ص١٦.

ناطق السكوني. مدى التقدم الاقتصادي في العراق. بغداد، ١٩٦٠,ص٣.

نخبة من الباحثين العراقيين. المصدر السابق. ص ١٥٤ .

—. حضارة العراق. بغداد، ١٩٥٨,ص١٥٣-١٥٤.

References

Ahmed Tarbin,. The previous source,. p. 451.

Al-Samarrai. The same source,. p. 290.

Amjad Khadir. The previous source, p. 56.

.—Industrial development in Iraq (1958-1979 AD) A historical study. College of Education, Tikrit University, 2004, pp. 45-46.

Bashar Fathi Jassim Al-Aqidi. The struggle between British and American influence in Iraq 1939-1958 AD, a historical and political study. Amman: Ghaida Publishing and Distribution House, 2011, p. 48.

Bashir Farjo, The memoirs of Percy Cox and Henry Dawes. A page from the history of modern Iraq from 1914 AD to 1926 AD The formation of the royal rule in Iraq. Mosul: New Union Press, 1951, pp. 52-53.

Tawfiq Al-Suwaidi. My Memoirs Half a Century of Iraqi History and the Arab Cause. Baghdad: Minbar Al-Hurriya, Scientific Center and Human Studies, 2009, p. 239.

Jaafar Asghar Abbas. "British Policy and Ratification of the 1922 Treaty between Britain and Iraq.", Tikrit University Journal for Humanities. College of Education for Girls, October 14, p. 593, Issue 9.

Jaheda Al-Abadi. Political Developments in Iraq (1920-1958). Biskra: College of Humanities and Social Sciences - University of Muhammad Khaider, 2019, p. 16.

Hikmat Suleiman. Iraqi Oil, an Economic and Political Study. Baghdad: Publications of the Ministry of Culture and Information, 1979, p. 104.

Saeed Abboud Al-Samarrai. The Modern Iraqi Economy, an Analytical Study of the Structure of the Iraqi Economy and Prospects for its Development. Baghdad: Dar Al-Fikr for Publishing, 1982, p. 289.

.—The previous source. p. 1390.

.—Introduction to Iraqi Economic History. Najaf, 1973, p. 131.

Safana Hazza Ismail and Hamoudi Al-Taie. Mosul in the Years of the British Mandate 1920-1930. Mosul: College of Arts, University of Mosul, 2002, p. 21.

"The Evil of This Statement and the Text of the Treaty." 14 October 1922, Issue 732.

Saleh Mansi. The previous source. p. 57.

Abdul Rahman Al-Habib. Lectures on the Development of Iraqi Trade. Cairo, 1967, p. 73.

Ali Hamza. Trade Relations between Iraq and Turkey (1926-1958). Mosul: College of Arts, University of Mosul, 2004, p. 42.

.—The previous source. p. 238-239.

.—The previous source. p. 112-113. .

.—The same source. p. 43.

Imad Al-Jawahiri. History of the Land Problem in Iraq: A Study of General Developments. Baghdad, 1987, p. 92.

Ammar Ali Al-Samar. Northern Iraq 1958-1970, A Political Study. Baghdad: Arab Center for Research and Policy Studies, 2010, p. 94.

Ghosoun Mazhar Hussein Al-Muhammadawi. Economic and Social Developments in Iraq for the Period 1958-1986. Baghdad: Awraq Publishing House, 2005, p. 23.

Fadhel Muhammad Redha. Parliamentary Elections in Iraq 1933-1958. Baghdad: Awraq Publishing House, 2012, p. 25.

Qabel Mohsen Kazim Al-Rikabi,. The previous source, p. 25.

Kamal Mazhar Ahmed. "Iraq in the Years of the Global Economic Crisis (1929-1933)." Arab Horizons Magazine, 1983, p. 115, Issue 7.
Laith Abdul Hassan Al-Zubaidi. The Revolution of July 14, 1958 in Iraq. Baghdad: Publications of the Arab Vigilance Library, 1981, p. 108.
Minutes of the Iraqi Parliament. For the year 1930, p. 57.
Muhammad Hamdi Al-Jaafari. Coup in Iraq. Cairo: Madbouly Library, 2000, p. 42.
Muhammad Hamdi. Britain and Iraq, an Era of Conflict 1914-1958. Baghdad: General Cultural Affairs House, 2000, p. 65.
Muhammad Ali Al-Qawzi. Studies in Contemporary Arab History. Beirut: Arab Renaissance House for Printing and Publishing, 1999, p. 198.
Mahmoud Shaker. Islamic History Contemporary History Iraq 1924-1991. Beirut: Islamic Office, 1992, pp. 45-
.—Previous source. p. 135.
.—Previous source. p. 167.
Mahmoud Shaker,. The previous source,. p. 77.
Mahmoud Saleh Mansi. The Contemporary Arab East,. Cairo: Dar Al-Tali'ah Al-Arabiya for Publishing, 1990,
Muhannad Kazim Rashid Al-Badiri. The Iraqi Army, its Development and Political Impact (1941-1958). Kufa: Master's Thesis, Faculty of Arts, University of Kufa, 2011, p. 16.
Natiq Al-Sakuni. The Extent of Economic Progress in Iraq. Baghdad, 1960, p. 3.
A Group of Iraqi Researchers. The previous source. p. 154.
.—The Civilization of Iraq. Baghdad, 1958, pp. 153-154.